

انتفاع حال عن امارات المفسده لاضرر فيه على مالها فيكون مباحا  
 كالا ستنظلال بجهد الجار والى سبابه با نوار الغير والاعتباس  
 من ناره والقيود كلها حية ودليل علمنا دوران الاباحه معها ولا  
 يقال باننا نسلم خلوه عن المفسد عاينه اننا نعلم فيه مفسده ولكن  
 عدم العلم بالشي غير العلم بعوده لنا نقول اننا ندعي خطوه عن  
 المفسده مطلقا بل عن مفسده ذات اماره وهي محبت عنها عقلا لا  
 المفسد الاحتماليه فالوقوف تحت الجدار المائل يمنع عنه لقيام  
 الامانه ونحن المسقيم القوي غير محبت عنه لعدم الاماره ولان  
 الاجتماليه قائمه في التحريم في كل الجرمه وهو محال **والوجه**  
**الباني** هو ان المواكيل اللذيه حلفت مع امكان الخلق وان لا  
 تكون كذلك ولم تخلو عنها الاستحاله فهي لغرض وليس الغرض  
 الاضرار بالانفاق ولا غير النفع بالانفاق ولا نفع الخالق في مخلوقه  
 لما نفعنا وانتفاعنا بها اما الاستداد والاعتدال هما والاختيار مع  
 قيام الداعي اليها وله عنها الاستدلال بسببها على حال  
 قلده الله تعالى وكل ذلك بما يتيسر لنا ولها فيستباح تناوها لان  
 ما لا يتم المقصود الا به فهو مقصود **واجب** اصحاب الجرحه بانه  
 تصرف في ملك الغير دون اذنه فيجزم قياسا على الشاهد **واجب**

الفرقان على نساد مدتها لو حجب احد عن الخدم فما بعد العلم  
 من اقص والشا في انما ان يكون حرمه او لا يكون فكون مباحه  
 ولا واسطه بين التقيصين **والجواب** عن الاول ان نسلم علم الاصل  
 عقلا سلمناه لكن لا نسلم عليه الا وصاف والدوران ضعيف الدلاله  
 على العليه كما سناه **وعن** الثاني انها عظمت لغرض سلمنا الغرض  
 لكن لا نسلم المحصر فما ذكرتم **والجواب** عن دليل اصحاب  
 الخطر ان الفرق قائم لا يستقر اذ مالك في الشاهد دوران العايب  
**والجواب** عن الوجه الاول والثالث ههنا اننا اسلبت مطلق الاحكام  
 من الافعال فيلزم الناقص بل الاحكام الخمسه الشرعية فلا  
 تناقض **وعن** الثاني انها ليست محرمه ولا نسلم الاباحه حبيد  
 بل عدم الحرمه اعوم من الاباحه يجوز عدم الحكم  
**الكلام في اللغات وفي ابواب**  
**الباب الاول**  
 في اجازت عليه اعلم ان البحث اما عن ماهيه العلم او كميته  
 وهي دلالته ولما كانت وضعيه فالنظر اما في الواضع او في  
 الموضوع او الموضوع له او طريق معرفه الموضوع فهي انظار  
 عمسه **الاول** في الكلام وهو عندنا مشترك بين كلام النفس